تكفي لحملهم على الاخلاد الى الهدوء. ولقد مرت هذه السياسة باقتراحات الدعوة الى مؤتمر مائدة مستديرة في اوائل ١٩٣٩، حيث دعي الى لندن ليس فقط عرب فلسطين، بل ممثلون عن البلدان العربية المجاورة، بالاضافة الى مندوبي الوكالة اليهودية لفلسطين. وازاء ما كان عليه الجو السياسي في فلسطين، من ارتفاع في درجة الحرارة آنذاك، فان الفشل في التوصل الى معادلة متفق عليها وتحظى بقبول الطرفين، الصهيوني والعربي، كان بمثابة نتيجة محتومة تقريباً... وعندما فشل المؤتمر في نيسان [ابريل] ١٩٣٩ أصدرت الحكومة البريطانية بيانا في سياستها التي استمرت طيلة الحرب العالمية الثانية، وهو البيان المعروف بـ ' كتاب ماكدونالد الابيض' ، او' الكتاب الاسود' في نظر الصهيونية»[٧٨].

بعد ان اوضح الكتاب الغموض الذي اكتنف بعض العبارات في صك الانتداب، كعبارة «الوطن القومي اليهودي»، اشار الى ان هذا الغموض اوجد العداء بين العرب واليهود، فلا بد، والحال هذه، من توضيح صريح للغموض ولسياسة بريطانيا المستقبلية. فحكومة جلالته «تصرح، بعبارة لا لبس فيها ولا ابهام، بأنه ليس من سياستها ان تصبح فلسطين دولة يهودية، الامر الذي يخالف التزاماتها نحو العرب بموجب صك الانتداب؛ كما انها لا تستطيع ان توافق على ان مراسلات مكماهون تشكل اساساً عادلاً للادعاء بوجوب تحويل فلسطين الى دولة عربية مستقلة... ان حكومة جلالته ترغب في ان ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة يشترك فيها العرب واليهود بممارسة الحكم»[٧٩].

قد يكون هذا التصريح افضل توضيح صدر عن بريطانيا بشأن الالتزام المزدوج. غير ان الاشارة الى ان مراسلات مكماهون لا تشكل اساساً لقيام دولة عربية مستقلة، بعيدة من الحقيقة. ففي كل تلك المراسلات لم يكن هناك تحفظ بريطاني واضح بشأن مستقبل فلسطين الاستقلالي.

وفي ما يتعلق بالحكم الذاتي، فلقد اشار الكتاب الى «ان هدف حكومة جلالته هو ان تقوم، خلال عشر سنوات، دولة فلسطينية مستقلة». وبشأن الهجرة، عالج الكتاب هذه المشكلة بأنه «ليس في صك الانتداب، ولا في بيانات الخطط السياسية التي صدرت بعده، ما يؤيد القول بأن انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا يمكن تحقيقه الا اذا سمح بالهجرة الى ما لا نهاية له، فاذا كانت الهجرة تؤثر في وضع البلاد الاقتصادي وجب تقييدها». وفي ما يتعلق بالاراضي، اشار الكتاب الى ضرورة وضع قيود على انتقال الاراضي العربية الى اليهود[٨٠].

يلاحظ، هنا، اعتراف بريطانيا، من حيث المبدأ، بحق فلسطين في الاستقلال، وعدولها عن التقسيم، وانها كانت اكثر واقعية بالاشارة الى مشكلة الهجرة والاراضي. غير ان هذا الكتاب جعل تحقيق الاستقلال مشروطاً باسهام اليهود وبقيام علاقة طيبة بينهم وبين العرب، وهذا أمر مستحيل، بسبب معارضة الصهيونيين له. كما جعل الاستقلال منوطاً بالظروف، وفي هذه الاشارة عودة إلى الابهام، سيما ان بريطانيا هي المخولة في امر تقرير الظروف. ولم يقفل الكتاب باب بيع الاراضي تماماً، كذلك لم يوصد باب الهجرة نهائياً[٨١]. لذلك، فقد جاء اصداره «محاولة ترمي الى الابقاء على الشعور القومي العربي الناشىء في حالة من التهدئة المؤقتة، ان لم يكن الى ارضائه بالفعل»[٨٢].

لقد مالت اكثرية اعضاء اللجنة العربية العليا الى قبول الكتاب. لكن معارضة الحاج